14
الاقتصادي
العدد (2276)
السنة التاسعة - الخميس
(13) تشرين الأول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

استخدام نظام الاسيكودا لإنشاء قاعدة بيانات للسلع المستوردة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بائع يعرض مولدات مستوردة (أرشيف)

تسعى دائرة التطوير والتنظيم الصناعي إلى التركيز على نظام (الاسيكودا) لضمان إنشاء قاعدة بيانات السلع التي تدخل إلى العراق، داعية مجالس المحافظات إلى أنشاء المدن الصناعية وعدم عرقلتها.

وقال رئيس أبحاث دائرة التطوير والتنظيم الصناعي عامر احمد التميمي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): تسعى دائرتنا إلى التركيز على تطبيق نظام (الاسيكودا) الذي يدخل في مجال الكمارك لضمان إنشاء قاعدة بيانات للسلع المستوردة، بالإضافة إلى الاهتمام بحماية المنتج وتشجيع الاستثمار عن طريق فتح المعامل الصناعية مما سينعكس إيجاباً على زيادة الموارد الاقتصادية.

وأضاف التميمي: بالنسبة للمدن الصناعية فقد تم تطوير موقع الناصرية من خلال بناء بناية الإدارة فيها والمفاوضات مستمرة في محافظة بابل، أما في الأنبار فقد منحتنا (٣) مواقع لإنشاء المدن الصناعية، مشيراً إلى المعوقات التي تواجه هذه المدن قلة التخصيصات المالية بالنسبة لكمية العمل ومستوى الانجاز وحجم المدينة، بالإضافة إلى الخلافات والنزعات التي واجهتنا من قبل مجالس المحافظات كونهم يعتقدون أن هذه المدن ملك للمحافظة نفسها ونحن كوزارة ننظر بمنظار أوسع حيث إنها تخص العراق كافة لما ستوفره من فرص عمل وزيادة الإنتاج المحلي.

يذكر أن الهدف الرئيسي لبرنامج (الاسيكودا) هو دعم البلدان من اجل تحقيق هدف عالمي وهو تسهيل التجارة بواسطة تقوية القدرة التشغيلية للإدارات الجمركية لتنفيذ مهامهم الرقابية والمالية، من خلال تطبيق أنظمة حديثة، إضافة إلى وجود قاعدة بيانات متاحة على شبكة المعلومات (الانترنت) خاصة بنظام الاسيكودا العالمي والتي تسمح للإدارات الجمركية والتجار بإدارة معظم عملياتهم التجارية بدءا من المنافسات إلى تسجيل البيانات الجمركية ووثائق العبور وذلك عبر شبكة الانترنت.

في غضون ذلك، أكد الخبير الاقتصادي احمد ابريهي، إن العراق لا يحتاج إلى دول تسانده اقتصادياً وانه الأفضل من حيث جذب المستثمرين والقوانين الاستثمارية، لكن ما ينقصه التسويق الاستثماري الصحيح.

وأوضح ابريهي في تصريح لمراسلة (الوكالة الاخبارية للانباء) أمس: "إن العراق لا يحتاج إلى دول تسانده وتدعمه اقتصادياً بل هو بحاجة إلى مستثمرين لديهم استعداد للنهوض بالصناعة التحويلية مثل (المكائن الثقيلة، والملابس، والالكترونيات، والبرتوكيمياويات، والسيارت) وغيرها.

وعدّ ابريهي القوانين الاستثمارية من أفضل ما تكون، فضلا عن توفر البيئة للاستثمار ولكن ما ينقصها التسويق الجيد والنقل الحقيقي لكيفية إدارة الاستثمار والاقتصاد داخل البلد وهذا يأتي عن طريق موظفي الوزارات من خلال الإيفادات التي تمنحها الحكومة لهم ومع الأسف اغلبها فشلت، مشيراً إلى إن الإعلام أيضاً له دور في هذا الجانب من حيث تعقيده للقوانين والتشريعات مما يجعل المستثمر يتردد في القدوم إلى العراق".

وذكرت الخبيرة الاقتصادية إكرام عبد العزيز في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للأنباء) إن العراق اليوم يشهد انتعاشا اقتصاديا إلا انه بحاجة إلى اهم عناصرهُ وهي الأرضية التي يبحث عنها كل مستثمر والتي نفتقر إليها، مقترحة أن تتحول جميع الأراضي الغير صالحة للزراعة إلى أراضي سكنية يستفيد منها المواطن والمستثمر.

وأوضحت الخبيرة الاقتصادية: إن العمل الاستثماري والتوجه لا يمكن أن تأتي ثماره بالسهولة والسرعة وانه بحاجة إلى وقت طويل بإضافة إلى تعاون مع جميع الجهات المختصة لتأمين مستلزمات وانتعاش البيئة الاقتصادية والاستثمارية من حيث القوانين والأنظمة وغيرها، مشيرة غلى المشاكل الأخرى التي يعاني منها المستثمر وهي الأرضية المصرفية غير الملائمة مع ما هو موجود في العالم.

المالية البرلمانية تشكل لجنة لإعادة النظر بقانون رواتب موظفي الدولة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب عن تشكيل لجنة مصغرة لإعادة النظر بقانون رواتب موظفي الدولة، مؤكدة أن هذه الخطوة تأتي بعد الزيادات الكبيرة في رواتب قوى الأمن الداخلي والجيش.

وقال عضو اللجنة المالية النيابية فالح الساري بحسب "السومرية نيوز": إن اللجنة المالية شكلت لجنة مصغرة مهمتها مراجعة قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ مبينا أن تشكيل هذه اللجنة جاء بعد الزيادات الكبيرة في الرواتب التي حصلت على مستوى قوى الأمن الداخلي والجيش مما أدى إلى أن يكون هنالك تفاوت كبير في مستوى الدخول بين هذه الفئة والموظفين في بقية الوزارات.

وأضاف الساري أن إعادة النظر بقانون الرواتب أصبح ضرورة ملحة على أن تكون مبنية على أسس علمية من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين وأصحاب الشأن القانوني والاقتصادي لدراسة الآثار المترتبة على إعادة النظر هذه وما هي حجم الزيادات التي من المؤمل إضافتها.

وكان مجلس النواب قد اقر في جلسته التي عقدها، في الرابع من تموز الماضي، مشروع قانون رواتب قوى الأمن الداخلي، إذ أعلنت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عن اتفاقها مع وزارة المالية على تعديل سلم رواتب قوى الأمن الداخلي الصرف سيتم بأثر رجعي.

وحصلت "السومرية نيوز"، في التاسع من آذار الماضي، على نسخة من مشروع قانون رواتب ضباط ومنتسبي قوى الأمن الداخلي المرسل والمصادق عليه من قبل مجلس رئاسة الجمهورية العراقية إلى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه وإقراره بعد إكمال القراءة الأولى والثانية عليه.

يذكر أن مجلس النواب صوت في الـ١٦ من آب الماضي، على تخفيض قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، في حيث تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

طيران الإمارات تسيّر رحلاتها الشهر القادم

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت شركة طيران الإمارات عن تسييرها أربع رحلات أسبوعياً للمسافرين من مطار بغداد إلى المطارات الإماراتية وبالعكس في نوفمبر القادم.

وقال نائب رئيس طيران الأمارات أحمد هاشم إن في ١٣ نوفمبر القادم سيتم تسير أربع رحلات في الأسبوع من مدينة بغداد إلى دبي وبالعكس.

وأوضح هاشم بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): أن فتح الخطوط الجوية الإماراتية فرعها في العراق ما هو إلا دليل على أن السوق العراقي بدأ يتطلع إلى الأمام من خلال عمل الخطوط التي ستمثل جسراً متواصل عبر تسيير الرحلات من بغداد إلى دبي وبشكل متوازن، وعن العروض التنافسية التي تقول الشركة، أكد هاشم أنها ستكون مناسبة إلى المواطن العراقي.

من جانبه قال مدير التأشيرات التجارية في طيران الإمارات محمد خالد إن الشركة وضعت نوعين من العروض بالنسبة إلى تذاكر السفر، النوع الأول هو التأشيرة السياحية والتي تكون صالحة لمدة ٣٠ يوم وبسعر يبلغ ٨٥$ فيما يكون النوع الثاني هي التأشيرة المهمة والتي تكون صالحة لمدة ١٤ يوم وبسعر يبلغ ١١٠$.

ومن جانب آخر اعترضت الشركة على ما وصفته احتكار شركة طيران لم تسمها للشحن الجوي لجميع البضائع الداخلة إلى العراق والخارجة منه، مطالبة وزارة النقل بتنفيذ وعودها التي كانت قد وعدت بها بتنفيذها خلال السنوات السابقة فضلاً عن فسح المجال أمام الشركات الأجنبية والعربية للتنافس حول موضوع الشحن الجوي.

حيث أشار نائب رئيس طيران الأمارات أحمد هاشم إلى أنه هنالك شركة واحدة في العراق محتكرة موضوع الشحن الجوي، مطالباً الجهات المعنية والمتمثلة بوزارة النقل وسلطة الطيران المدني أن يكون هنالك نوع من فسح المجال أمام الشركات العربية والأجنبية للعمل بمجال الشحن الجوي، مبيناً أنه في حال تم التسهيل والتعاون في مجال الشحن الجوي من خلال إعطاء فرص أكبر للشركات الأجنبية لدخول السوق العراقي فأن ذلك سيكون دافعاً قويا لدعم الاقتصاد العراقي

فيما يقول الوكيل العام لطيران الإمارات في العراق وديع حنظل أن هنالك وعودا قدمت من قبل الوزير السابق عامر عبد الجبار وحتى الوزير الحالي هادي العامري بشأن حل مسألة احتكار الشحن الجوي لشركة واحدة في العراق، مؤكداً أن تلك الوعود لم تنفذ حتى الآن على أرض الواقع.

من جانبه قال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) أن الحكومة على دراية بان هنالك شركة واحدة هي من تقوم بعمل الشحن الجوي بشكل فردي، مؤكداً أن موضوع الشحن الجوي سوف يناقش بصورة مفصله مع وزارة النقل، مضيفاً أنه يفترض أن يكون العمل في المجال الجوي هو ضمن الأطر التنافسية والسوق المفتوح دون أن يكون هنالك احتكار لشركة دون أخرى. يذكر أن دول الإمارات العربية المتحدة تشارك العراق بأربعة شركات للطيران والمتضمنة شركات فلاي للطيران والاتحاد للطيران والإمارات للطيران في العاصمة بغداد فيما تعمل الشركة العربية للطيران في محافظة النجف الأشرف، بينما يصل أعداد شركات الطيران العالمية التي تسير رحلات من البلاد إلى أكثر من عشرين شركة طيران عربية وعالمية.

شركات كورية تنفذ مشاريع استثمارية في البصرة

□ البصرة/ وكالات

كشفت هيئة استثمار البصرة عن توقيع مدينتي البصرة واولسن الكورية الجنوبية اتفاقية عمل مشترك في الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياحة.

ونقل مصدر في الهيئة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) عن رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران قوله تم خلال زيارة وفد من الهيئة أخيرا لمدينة اولسان الكورية التوقيع مع عمدتها بارك ميونغ اتفاقية عمل مشترك لتعزيز التعاون بين المدينتين في عدد من الأنشطة.

وأضاف البدران تتضمن الاتفاقية تفعيل التبادل الاقتصادي بين المدينتين، من خلال الإفادة من القواسم المشتركة بينهما وهي وجود الموانئ البحرية والمصانع. وأشار إلى أن مجموعة شركات STX الكورية الجنوبية ستتولى مهمة تنفيذ عدد من مشاريع الإسكان ومشروع لتدوير النفايات بالمحافظة. في غضون ذلك، قال نائب رئس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي إن المجلس قرر إلغاء قرار منع إحالة المشاريع التي تزيد كلفتها عن أربعة مليارات دينار إلى الشركات العراقية، مشيرا إلى أن القرار السابق رافقته جوانب سلبية.

واضاف السليطي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مجلس محافظة البصرة اصدر قرارا يقضي بإلغاء القرار السابق للمجلس والمتضمن منع إحالة أي مشروع تزيد كلفته على ٤ مليار دينار إلى شركة عراقية إلا إذا كانت متضامنة مع شركة أجنبية أو إحالة المشروع إلى شركة أجنبية مباشرة". وتابع السليطي: على وفق القرار الجديد سيكون للشركات المحلية دور فعال في تنفيذ المشاريع التي حرمت منها سابقا".

وكان مجلس محافظة البصرة قرر في نهاية عام ٢٠٠٩ تخصيص المشاريع التي تتجاوز كلفتها أربعة مليارات دينار إلى الشركات الأجنبية فقط بسبب ما وصفه عدم أهلية الشركات المحلية من تنفيذ مشاريع بهذه الكلفة.

وكشف السليطي أن "قرار مجلس محافظة البصرة السابق ترتبت عليه حرمان شركات عراقية رصينة من الحصول على مشاريع وهذا ما دفع بعض الشركات الأجنبية المغمورة والتي لا تمتلك أي خبرة من ابتزاز الشركات العراقية وإعطائهم وكالات دون أن تأتي إلى العراق وتنفذ المشروع بنفسها". وأشار الى أن "القرار السابق ترك تأثيرا سلبيا على إحالة المشاريع وتأخرها".

الزراعة تخصص أكثر من ٦٠٠ مليار دينار لبناء قرى عصرية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

بيت من القصب تسكن فيه عائلة ريفية (أرشيف)

أعلنت وزارة الزراعة عن تخصيص أكثر من ٦٠٠ مليار دينار عراقي لإنشاء قرى عصرية في العراق، مشيرة إلى الانتهاء من قريتين في الديوانية وكربلاء.

وقال وكيل الوزارة مهدي ضمد القيسي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الوزارة لديها خطة لبناء قريتين عصريتين في كل محافظة من المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان العراق"، مشيرا إلى إن "الوزارة خصصت ضمن خطتها الاستثمارية مبلغ ٦٦١ مليار دينار عراقي لإنشاء قريتين عصريتين في كل محافظة، بهدف تنظيم الزراعة الحديثة وتطويرها في البلاد".

وأوضح أن "الوزارة انتهت من انجاز قريتين عصريتين في الديوانية وكربلاء فيما حصلت على الأرض في محافظة النجف والأنبار ونينوى وبابل وصلاح الدين وبغداد"، مضيفا أن "الوزارة خصصت لكل قرية ٢٠ مليار دينار عراقي".

وأشار القيسي إلى أن "استكمال مشروع بناء القرى العصرية سينتهي العمل به بالكامل عام ٢٠١٥، خاصة مع وجود الإمكانيات الفنية والهندسية وتوفر التخصيصات المالية".

وكانت الحكومة العراقية قد وافقت في شهر كانون الثاني من العام الماضي ٢٠١٠ على قانون القرى العصرية الزراعية، الذي ألزم وزارة الزراعة بإجراء مسح شامل لتحديد مواقع مناسبة لإنشاء القرى وتشييد دور سكنية عليها، بالإضافة إلى تخصيص أراض زراعية لإنشاء المشروع.

وخصّصت الحكومة مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

ومنحت الحكومة العراقية مؤخراً اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية.

وكانت وزارة الزراعة قد وقعت في ٢٥ من شهر آب الماضي عقدا مع شركة نجران العراقية لبناء وتشييد قرية عصرية في محافظة الأنبار وبكلفة مالية بلغت ٢٣ مليار دينار.

ويعاني العراق من ازدياد نسبة التصحر في أغلب أراضيه بسبب عزوف الفلاحين عن الزراعة اثر ارتفاع أسعار مستلزماتها وانخفاض مستوى الدخل واستيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار.

يذكر أن مشاريع القرى العصرية المخصصة لدعم القطاع الزراعي والحيواني هي إحدى الاستراتيجيات التي تسعى إليها وزارة الزراعة لتطبيقها بشكل عملي للمساهمة في خلق نموذج يمكن تطويره نحو الأفضل بهدف تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على البطالة وزيادة المساحات الخضر ومكافحة التصحر وتحسين البيئة.